**استعداداً لتنفيذ سلسلة المسوح الاقتصادية "الدورة الخامسة عشر"، 2009**

**الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني يشرع بتدريب الفريق الميداني المكلف بالتنفيذ**

## السيدة علا عوض:

- **المسوح الاقتصادية ستساهم في بناء منظومة الحسابات القومية لفلسطين.**
- **جميع المؤسسات المعنية مطالبة بالمساهمة في إنجاح المسوح الاقتصادية "الدورة الخامسة عشر"**

أعلنت السيدة علا عوض القائم بأعمال رئيس الإحصاء الفلسطيني أن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بدأ بتدريب الفريق الميداني المكلف بتنفيذ الدورة الخامسة عشر من سلسلة المسوح الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية للعام 2009. وذلك بهدف تطوير معرفة الباحث الميداني لمختلف عناصر العمل الميداني إضافة إلى كيفية التعامل الفني مع الاستمارة، حيث يشارك في هذه الدورة التدريبية 80 متدرب ومتدربة من خريجي الجامعات والمعاهد الفلسطينية، ويستمر التدريب لمدة ستة أيام في مقر الجهاز بمدينة رام الله لمحافظات الضفة الغربية.

وأشارت السيدة عوض أن الإحصاء الفلسطيني سيقوم اعتباراً من 2010/01/06 بجمع البيانات من الميدان للدورة الخامسة عشر من سلسلة المسوح الاقتصادية، والتي ستوفر بيانات إحصائية فيما يتعلق بأهم القطاعات الاقتصادية "الصناعة، التجارة الداخلية، الخدمات، مقاولي الإنشاءات، النقل والتخزين والاتصالات" والتي ستغطي بيانات عام 2009، مضيفة أنه سيتم من خلالها جمع البيانات الإحصائية عن أعداد المؤسسات، أعداد المشتغلين، تعويضات العاملين، الإنتاج، إجمالي القيمة المضافة، الاستهلاك الوسيط، والتكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي. مشيرة السيد عوض إلى أن هذه البيانات تعتبر القاعدة الأساسية التي لا يمكن الاستغناء عنها في بناء منظومة الحسابات القومية لفلسطين بالإضافة إلى توفير المادة الإحصائية للمخططين والمهتمين والدارسين والباحثين بالاقتصاد الوطني الفلسطيني.

وأضاف القائم بأعمال رئيس الإحصاء الفلسطيني أن سلسلة المسوح الاقتصادية تعتبر بمثابة الركيزة الأساسية لبناء منظومة الحسابات القومية في فلسطين، إضافة لأهميتها بحد ذاتها كقاعدة بيانات عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة، ومن موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومسؤولياته التاريخية عن إصدار الرقم الإحصائي الرسمي الفلسطيني، أن يواصل تنفيذ سلسلة المسوح الاقتصادية كل عام بصفة دورية. مع الإشارة إلى أن هذا النشاط بتمويل ودعم من الاتحاد الأوروبي.

ونوهت السيدة عوض أن سلسلة المسوح الاقتصادية الدورة الخامسة عشر تشمل المسح الصناعي والذي يغطي أنشطة التعدين واستغلال المحاجر، أنشطة الصناعة التحويلية، أنشطة إمدادات الكهرباء والغاز والمياه، وبالنسبة لمسح الخدمات فإنه يغطي جميع أنشطة الخدمات الهادفة وغير الهادفة للربح وهي أنشطة الفنادق والمطاعم، الأنشطة العقارية والايجارية، التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي، أنشطة الخدمة الاجتماعية والشخصية، الهيئات التي لا تهدف إلى الربح. أما مسح التجارة الداخلية فإنه يغطي أنشطة بيع وصيانة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدرجات النارية وبيع وقود

الـسيارات والتجزئة، أنشطة تجارة الجملة، وأنشطة تجارة التجزئة، وبالنسبة لمسح مقاولي الإنشاءات فانه يغطي أنشطة إعداد الموقع، بناء المنشآت، التركيبات في المباني، تشطيب المباني، تأجير معدات البناء والهدم مع مشغل، أما مسح النقل والتخزين والاتصالات فانه يغطي أنشطة النقل البري والأنشطة الداعمة والمساعدة ووكالات السفر، والبريد والاتصالات السلكية واللاسلكية.

وأضـاف القائم بأعمال رئيس الإحصاء الفلسطيني أنه تم اختيار عينة عشوائية طبقية منتظمة ذات مرحلة واحدة، بحيث تمثل المؤسسة وحدة المعاينة الأولية لسلسلة المسوح الاقتصادية، وستكون هذه العينة هي المعتمدة لمسوح السلسلة عن عام الإسـناد الزمنـي 2009، ولضمان التمثيل الاشمل لمجتمع العينة فقد تم استخدام ثلاثة مستويات في تصميم العينة وهي مـستويات النـشاط الإقتصادي، مستوى حجم العمالة، والمستوى الجغرافي. وقد بلغ حجم العينة حوالي 9,500 مؤسسة موزعة على جميع المحافظات في الأراضي الفلسطينية.

وأشارت السيدة عوض أن سلسلة المسوح الاقتصادية تمر بأربع مراحل أساسية هامة، المرحلة التحضيرية والتي تم فيها إعـداد كافة وثائق المسوح والخطط والاستمارات ووثائق التدريب...الخ، بينما المرحلة التنفيذية تشمل عملية القيام بجمع البـيانات الإحـصائية من المؤسسات الاقتصادية التي تم اختيارها في إطار عينة المسوح، إضافة إلى تدقيق الاستمارات وترميزها لتكون جاهزة للإدخال على الحاسوب، بينما المرحلة الثالثة هي مرحلة الطباعة والنشر وبعد الانتهاء من إعداد التقرير بشكله النهائي تبدأ مرحلة ترويج نتائج المسوح طبقاً لقانون الإحصاءات العامة 2000 الذي يضمن سرية البيانات.

ونـوه القائم بأعمال رئيس الإحصاء الفلسطيني أن جميع البيانات التي سيتم جمعها من سلسلة المسوح الاقتصادية الدورة الخامسة عشر هي لأغراض إحصائية فقط، وأن نشر البيانات والمعلومات سيكون من خلال جداول إحصائية إجمالية، أما البيانات الفردية فستبقى سرية عملا بأحكام قانون الإحصاءات العامة الفلسطيني لعام 2000. وأضافت السيدة عوض إلى أن جمـيع موظفـي الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني العاملين بالميدان يحملون هوية الجهاز وهي عبارة عن بطاقة تعلـق على الصدر، لذا نرجو من جميع أصحاب المؤسسات الاقتصادية التأكد من هوية الباحث أو الباحثة قبل التجاوب معه أو معها.

واعتبـرت الـسيدة عوض أن التعاون مع الإحصاء الفلسطيني في تنفيذ هذه السلسلة من المسوح الاقتصادية هو الضمانة الأساسـية لـنجاح مـسيرتنا الإحصائية والتي هي في مصلحتنا جميعاً لما توفره من بيانات علمية موثوقة عن اقتصادنا الفلسطيني لأهداف التخطيط والبحث والدراسة وبما يكفل المساهمة في بناء الاقتصاد الفلسطيني وتطويره.